

الأسلوب الإجرامي

نوع الواقعة:	الاتجار بالبشر والعمل القسري في قطاع صيد الأسماك
تاريخ الواقعة:	منذ 2009 على الأقل وحتى وقتنا الحاضر
مكان الواقعة:	جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ
بلد الواقعة:	جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ
ظروف الواقعة:	أميط اللثام في السنوات الأخيرة عن عدد من القضايا الجنائية في جنوب شرق آسيا التي سلطت الضوء على مخاطر الاتجار بالبشر والرق الحديث في سلاسل إمداد قطاع صيد الأسماك على الصعيد العالمي. وثمة قضايا في تايلند وإندونيسيا بشكل خاص بوشرت التحقيقات بشأنها وأفضت إلى توجيه إدانات وإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية في هذين البلدين ورفع دعاوى قضائية جماعية في بلدان أخرى.
وصف الأسلوب الإجرامي: الغرض/ الجهاز/المخبر/العملية	<p>وإن الاتجار بالبشر جريمة يعرفها بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000)، والمعروف أيضا باسم بروتوكول باليرمو. وثمة صكوك دولية أخرى تتعلق بمكافحة الرق الحديث، ولا سيما العمل القسري والسخرة، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسخرة (رقم 29)، والبروتوكول الملحق بها (P029)، واتفاقية العمل في صيد الأسماك (رقم 188).</p> <p>ويسهل ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر والرق الحديث في قطاع صيد الأسماك بفضل مجموعة فريدة من الظروف المتصلة بالاقتصاد والعمل والتجارة والتشريع والتنظيم وإنفاذ القانون، في سياق وجود سلاسل إمداد عالمية متشعبة ومدرة للأرباح. وتصف هذه النشرة البنفسجية بعض البنى والنهج التي تعتمد عليها الشبكات الإجرامية لإتاحة تنفيذ أنشطتها وحمايتها وإطالة أمدتها ضمن ذلك السياق، وتوفر توصيات لمساعدة أجهزة إنفاذ القانون في كشف تلك الأنشطة والقضاء عليها.</p> <p>ولكن كانت هذه النشرة تركز على جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ، فإنه من المحتمل (وغير المؤكد) أن يطبق نفس الأسلوب الإجرامي المبين هنا في مناطق أخرى من العالم.</p> <p>تستند عملية التوظيف الاحتياالي للعمال في قطاع صيد الأسماك إلى ضلوع جهات مختلفة فيها، من بينها وكلاء بحريون، ووكالات توظيف وتشغيل، ووكالات سفر، وسفن، ومالكو سفن، وشركات معاملة الأسماك، ومالكو شركات، وغيرها من الكيانات الاعتبارية. وتعتمد هذه الجهات سوية على تنظيم أو إتاحة عملية التوظيف الاحتياالية ونقل العمال إلى السفن أو مصانع معاملة</p>

الأسماك أو مواقع تربية الأحياء المائية من أجل استغلالهم في العمل (وينطبق على ذلك بالتالي تعريف الأمم المتحدة للتجار بالأشخاص) وغالبا ما تسهّل أيضا ارتكاب جرائم أخرى. وتضطلع هذه السفن والمصانع بصيد المنتجات السمكية ومعاملتها وبيعها فلا يعود بالإمكان تمييزها عن السمك المصطاد بطريقة مشروعة ومسؤولة.

وإن استغلال الصيادين وغيرهم من العاملين في قطاع صيد الأسماك هو جزء لا يتجزأ من نموذج عمل إجرامي يرمي إلى زيادة الأرباح المتأتية من عمليات صيد الأسماك إلى أقصى حد مع تقليص النفقات قدر الإمكان. وتنظّم المجموعات الإجرامية التي تتبع هذا النموذج على نحو يحمي عملياتها ووجودها ويطيل من أمدها.

وتقف شبكة متشعبة مكونة من مالكيين ومالكين منتفعين وشركات شريكة وهيئات اعتبارية وراء السفن والشركات الضالعة على نحو أكيد أو مشبوه في الاتجار بالأشخاص أو الاستغلال في العمل. وتشكل تلك الكيانات هيئة تعاونية إجرامية تملك مجموعة من أعضائها بشكل اعتباري ومشارك الأصول كالسفن والشركات الضالعة في مراحل مختلفة من سلسلة الإمداد (كالصيد والمعاملة والتوزيع على سبيل المثال)، على نحو يخدم مصالحهم المالية المشتركة.

ومن بين خصائص هذا الأسلوب الإجرامي ما يلي:

- شركات يكون لها نفس أعضاء الإدارة والمالكيين والمالكيين المنتفعين؛
 - شركات تكون لها نفس المرافق أو الموارد أو المباني أو العناوين البريدية أو عناوين الاتصال؛
 - شركات أو مجموعات شركات تملك أصولا في مراحل مختلفة من سلسلة الإمداد، من صيد الأسماك إلى معاملتها وتوزيعها على تجار الجملة الذين يبيعونها للمستهلكين، الأمر الذي يمكنها من إبرام عقود من الباطن في ما بينها أو إمداد بعضها البعض؛
 - وجود عدد من الأصول التي يملكها أعضاء مختلفون من نفس العائلة؛
 - وجود أصول مسجلة باسم أعضاء من العائلة يكون دورهم في العمليات بسيطا أو معدوما؛
 - وجود عدد من السفن المشبوهة ضمن نفس الأسطول (وفقا لنظام تحديد الأسماء المتبع) وتكون الجهات المالكة المسجلة أو الجهات المالكة المنتفعة هي ذاتها؛
 - الاستخدام المحتمل لشركات صورية أو شركات واجهة يكمن دورها في إبعاد الصلات بين الجهات المالكة المنتفعة والأصول وتعقيد عمليات التدقيق.
 - ضلوع أشخاص يتبوؤون أو كانوا يتبوؤون في السابق مناصب نفوذ أو سلطة، في السياسة أو رابطات الصناعات.
- ويرجّح أن يكون بعض الأشخاص الرئيسيين المعنيين، أو حتى جميعهم، (كمالك السفن والشركات أو مشغليها) على علم بالجرائم المرتبكة باستخدام أصولها أو من المشاركين في ارتكابها. وإن شبكات المالكيين المتشعبة والمحاطة غالبا بالسرية تشكل بحد ذاتها استراتيجية رامية إلى إخفاء طبيعة الجرائم المرتكبة وهوية الجهات المسؤولة عنها والمستفيدة منها.

تبرز الخصائص التالية مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يمكن العودة إليها لتحديد السفن والشركات التي قد تكون ضالعة في الاتجار بالبشر أو الاستغلال في العمل وترتيبها بحسب الأولوية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة غير شاملة.

- أغلب أفراد الطاقم أجنبي؛
- جميع أفراد الطاقم من المتعاقدين من الباطن؛
- القيود المتعلقة بأفراد الطاقم مفقودة أو معدلة أو غير دقيقة؛
- أفراد طاقم دون وثائق هوية أو عقود؛
- وجود عمال من القاصرين (دون الثامنة عشر من العمر)؛
- عدم وجود وثائق سفر وهوية وتراخيص العمل؛
- حرية حركة العمال تبدو مقيدة؛
- الرواتب غير منتظمة أو غير صحيحة أو محتجزة؛
- لم تعد السفينة إلى المرفأ منذ فترة طويلة للغاية؛
- وجود إصابات في صفوف أفراد الطاقم أو انتشار واضح لثقافة الترهيب أو العنف؛
- سوء أو خطورة ظروف المعيشة والعمل؛
- وجود جرائم أخرى، كتزوير الوثائق أو الجرائم المتصلة بالهجرة أو صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه.

ويمكن لأنشطة أخرى أن تستر على جرائم الاتجار بالبشر والرق الحديث وقد يكون من الصعب كشفها. وقد لا يكون الضحايا راغبين بالتحدث علانية عن وضعهم أو غير قادرين على ذلك، وقد لا يكونون حتى مدركين لوضعهم كضحايا. وترمي مؤشرات المخاطر المبينة هنا إلى مساعدة السلطات في اعتماد نهج متناسب ومستند إلى المخاطر لتبيان الضحايا المحتملين وإعطاء الأولوية للجهات التي ينبغي التحقيق بشأنها على نحو أوسع.

التبعات والتوصيات

للأسلوب الإجرامي المبين في هذه النشرة البنفسجية تبعات واسعة النطاق على التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء على صعيد التحقيق والوقاية.

وتكون البلدان التي تعتمد في دخلها اقتصاديا على قطاع صيد الأسماك وميدانيا على عمل المهاجرين (إن كان في منطقة جنوب شرق آسيا أو خارجها) عرضة لهذا الأسلوب الإجرامي، ولا سيما إذا كانت القوانين والتشريعات المحلية المتعلقة بصيد الأسماك وإجراءات تفتيش العمل وإنفاذ قوانين العمل غير متطورة بالقدر الكافي.

وقد يسعى المجرمون، حتى في البلدان التي تكون أطرها التشريعية والتنظيمية أكثر تطورا، إلى وضع صكوك أو أصول مؤسسية أو مالية باسم شركاء أو أفراد من العائلة بهدف تسهيل ارتكاب جرائم صيد الأسماك غير المشروعة وغسل عائداتها المالية.

وبالاستناد إلى ذلك، ينبغي في الحالات التي يشتبه فيها ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر أو العمل القسري في قطاع صيد الأسماك أن تضطلع التحقيقات بالأمر التالي:

- تحديد المالكين المنتفعين للسفن ومواقع الإنزال ومواقع المعاملة والشركات المتورطة، وذلك لتحديد الأصول التي تكون ملكيتها مشتركة أو متقاسمة؛
- البحث في الصلات العائلية والمهنية وغيرها من الصلات التي تجمع بين مالكي الشركات ومجموعات الشركات ومدراءها والمساهمين فيها، من أجل رصد الأدلة المشيرة إلى وجود التواطؤ؛
- التحقيق في الصلات القائمة بين الجهات المشبوهة (الأفراد أو السفن أو الشركات) وكيانات في مراحل أخرى من سلسلة الإمداد (التوظيف أو صيد الأسماك أو تربيتها أو معاملتها أو توزيعها أو بيعها بالجملة) كالمرفق والموارد والعناوين البريدية المشتركة أو ترتيبات التعاقد من الباطن على سبيل المثال؛
- تحديد سفن أخرى من نفس الأسطول والتحقيق فيها، ولا سيما إذا كانت ملكيتها تعود لنفس الجهات المالكة للسفينة المشبوهة، من أجل رصد جرائم الاتجار بالبشر أو العمل القسري أو غيرها من الجرائم؛
- التحقيق كما يجب (بما في ذلك على الصعيد المالي) في الأفراد الذين جرى تبيانهم بفضل أحد الوسائل السابقة والذين يتبوؤون مناصب نفوذ أو سلطة في السياسة أو رابطات الصناعات ذات الصلة؛
- جمع الوثائق التالية والتحقق منها وتدقيقها، فهي تتيح تحديد الغيابات أو الخروقات أو التناقضات التي قد تدل على وجود نشاط غير قانوني:
 - لوائح أفراد الطاقم؛
 - وثائق الهوية كجوازات السفر وسجلات البحارة وقيود السفينة؛
 - وثائق المهجرة وتراخيص العمل؛
 - عقود أفراد الطاقم؛
 - شهادات كفاءات البحارة؛
 - عقود البيع وغير ذلك من الوصول؛
 - وثائق التسجيل، وتراخيص الصيد الخاصة بالسفينة، وشهادات الصيد؛
 - شهادات التخليص المرفئي وآخر عشرة مرفئي توقفت فيها السفينة.

تبادل المعلومات

لتكوين صورة أوضح عن مدى انتشار الجرائم المنظمة المرتكبة على صعيد سلاسل إمداد قطاع صيد الأسماك في أنحاء العالم، يلتزم مشروع Scale الذي تنفذه المنظمة إسهامات من جميع البلدان الأعضاء.

وأرفقت بهذه النشرة استمارة معلومات نحث جميع البلدان الأعضاء على ملئها، وهي تتصل بالقضايا المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر والرق الحديث المرتكبة في أيّ مرحلة كانت من مراحل سلسلة إمداد قطاع صيد الأسماك (التوظيف، أو صيد الأسماك، أو تربيتها، أو معاملتها، أو توزيعها، أو بيعها).

ويشجع مشروع Scale جميع البلدان الأعضاء التي تملك معلومات استخبار متعلقة بهذا الشأن على تبادلها مع الأمانة العامة للإنتربول من أجل تسهيل إجراء مزيد من عمليات التحليل وتبيان فرص التحقيق.

ويوصى بشدة بتعميم هذه النشرة البنفسجية على أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية في بلدكم، المعنية بجريمة صيد الأسماك غير المشروع والجرائم المالية، لتنبئها إلى هذا الأسلوب الإجرامي ليتسنى لها اتخاذ ما يلزم من تدابير ذات صلة بالوقاية والتحقيق.

مرجع المكتب المركزي الوطني: 2017/141/OEC/ILM/ENS/DGA